فيدل على المعنى دون الحقيقة فهى فى حكم المنفصل او لان صفة اسم
الاشارة ملزمها الوصف لبيان النوع المقصود فالفصل بالظرف وحرف
العطف يتافى شدة الاتصال الدال على بيان النوع لكن البيان والمبين كالشى
الواحد واذا وصف اسم الاشارة بصفة مشتقة فهى فى الحقيقة لاسم
الجنس المقدر صفة لاسم الاشارة و لذلك تحسن الصفة اذا اختصت
بنوع كهذا العالم لكونها اقرب الى الدلالة على الحقيقة وتضعف اذا
اشتملت نوعين فصاعدا لبعدها من بيان الحقيقة كهذا الابيض لجواز ان
يكون انسانا وغيره فروع خمسة الاول يشترط فى
صفة المعرفة ان يكون الموصوف اخص من الصفة وهى اعم منه او يكون
مساويا لها فى الخصوص او العموم ولا يجوز ان تكون الصفة اخص من الموصوف
وانما لم يجز ذلك لثلثة اوجه احدها انها تتمة للموصوف وزيادة فى بيانه فحق
التتمة ان تكون انقص مما هى تتمة لنقصان رتبتها عن رتبته والثانى ان
الصفة خبر فى الحقيقة ولذلك يحسن مقابلتها بالتصديق او التكذيب فى
نحو قولك زيد العالم بانه فال صدقت فيما وصفت او كذبت فيه وحق الخبر
ان يكون اعم من المخبر عنه او مساويا فكذلك التى اصلها الخبر فلان يعلم
والثالث ان ذكر الاسم الاشهر فى الدلالة اقرب الى ارشاد السامع
وتفهيمه فينبغى ان يقدم الاشهر فالاشهر والاشهر هو الاخص فان قيل
كيف تكون الصفة بيانا للموصوف وهى اعم منه قلنا البيان انما يحصل
من مجموع الصفة والموصوف ومجموعهما اخص من كل واحد منهما منفردا
فان زيدا الطويل اخص من زيد وحده ومن الطويل وحده ويعلم خصوص
الموصوف والصفة وعمومهما مما ذكرنا فى ترتيب اصناف المعارف ومن امثلة
المساوى رايت الانسان الادمى ومن امثلة عموم الصفة رايت العالم الجواد
العلم فى المراة والملائكة والجن ومن امثلة الممتنع مما الصفة فيه اخص من

1/

الموصوف رايت الحيوان الادمى والموجود الانسان ومما نقل عن سيبويه
من انه صاحبك هذا او اظن ذاك فالاجود حمله على البدل دون النعت
ولا احتاج الى تاويل هذا اعنى الخاص ذا ان بمعنى المعهود فيصح جعله نعتا
لان هذا التاويل لا يدفع اشكال نعت الشى بما هو اعرف منه فى اللفظ
التى المعاملة معه واما النكرات فيجوز وصف الاعم منها بالاخص
كقولك شى طويل وعلم نافع وذكر جميل او قبيح لان الغرض من وصفها
تقليل عمومها مع تشاركهما فى عدم التعيين فلذلك لم يحافظ فيها على تقديم
الاخص على الاعم الفرع الثانى اذا اجتمعت صفتان
فصاعدا للموصوف فان قيل نعم الصفة الثانية للاول وحده وقال قوم
هى للمجموع الموصوف والصفة حجة المذهب الاول من ثلثة اوجه احدها
ان الصفة لا يصح وصفها منفردة لكونها تابعة فلا يصح ان يكون متبوعة
واذا بطل وصفها منفردة فكذلك اذا كانت منضمة الى الموصوف
لان انضمامها اليه لا يخرجها عن الشعبة الملائمة من الوصف والثانى
ان الصفة شبيهة بالفعل وهو لا يوصف فكذلك ما كان بمعناه والثالث
ان الصفة الاولى قد يكون جملة والجملة لا يصح وصفها واذا بطل الوصف
فى البعض بطل فى الباقى عليه حجة المذهب الثانى من وجهين احدهما ان الصفة
الاولى مستقدمة على الثانية فاشبه تقدمها تقدم المتبوع فكانت الصفة
بمجموعهما لاشتراكهما فى المتبوعية والثانى ان الصفة الاولى
لا تنفك عن الموصوف حتى يقدر كون الثانية صفة له دونها والجواب
عن الاول انها لا تستقل بالمتبوعية بل منضمة الى المتبوع ولا يلزم من
منع وصفها منفردة منع وصفها منضمة الى الموصوف وعن الثانى ان الثانية
انها غير مقصودة بالوصف حتى يمنع من ضمها الى ما يصح وصفه وهى تجز
منه لغنائها به وكذلك لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى

Copyright King Saud University